مجلس النواب يستعرض في اجتماعه أمس:

مشروع تعديل قانون تنظيم حمل الأسلحة النارية والذخائر والاتجار بها واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة

صنعاء / سبأ:

استمع مجلس النواب في جلسته المنعقدة صباح أمس الثلاثاء برئاسة الأخ يحيى علي الراعي نائب رئيس المجلس إلى تقرير لجنة الدفاع والأمن بشأن نتائج دراستها لمشروع تعديل القانون رقم (٤٠) لسنة ٩٢م حول تنظيم حمل الأسلحة النارية والذخائر والاتجار بها، الذي يهدف إلى تنظيم حيازة الأسلحة النارية الشخصية في أمانة العاصمة وعواصم المحافظات، وكذا تنظيم حملها في المدن التي تحدد بقرار من وزير الداخلية.. كما ينظم مشروع القانون استيراد وبيع وشراء وإصلاح الأسلحة النارية الشخصية وذخائرها إلى جانب استيراد وخزن وبيع المفرقعات المستخدمة لأغراض تنفيذ مشاريع التنمية.. إضافة إلى الإشراف والرقابة والترخيص على نقل الأسلحة النارية والمفرقعات والتأكد من أنها تستخدم في الأغراض المرخص بها.

كما استمع مجلس النواب إلى تقرير آخر مقدم من لجنة الدفاع والأمن بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة.. حيث أشارت اللجنة في تقريرها إلى أن عدداً من الدول قامت باعتماد قوانين داخلية وتدابير واستراتيجيات جديدة للتصدي للجماعات الإجرامية والعمليات الإجرامية التي تعبر الحدود الوطنية بينها.

منوهة إلى أن تواجد الجناة والضحايا وأدوات الجريمة ومنتجاتها في عدة دول أو يمرون عبرها جعلت هذا النهج التقليدي لإنفاذ القانون يركز على الصعيد المحلي يفشل حتماً.

ولفتت اللجنة في تقريرها إلى أن الجرائم العابرة للحدود الوطنية تطال معظم الدول، مفيدة إلى أن المجرمين يعمدون إلى استغلال التقدم السريع في التكنولوجيا والحراك الملحوظ للناس ورؤوس الأموال والسلع عبر الحدود لارتكاب جرائمهم والحصول على أرباح طائلة من ورائها ونقل تلك الأرباح وإخفائها عن أعين السلطات.. مشيرة في هذا الجانب إلى أن المجتمع الدولي يكون في النهاية هو الضحية.

وأشارت لجنة الدفاع والأمن في تقريرها حول اتفاقية الأمم المتحدة في مكافحة الجريمة المنظمة إلى أن ثروة الجماعات الإجرامية المنظمة والنفوذ الذي تستطيع أن تمارسه يقوض العمليات السياسية والمؤسسات الديمقراطية والبرامج الاجتماعية والتنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان وتتعرض للتقويض أيضاً سلامة النظام المالي لاسيما في أنحاء العالم التي يغمرها عائدات الجريمة.. مؤكدة أنه عند عدم إقامة العدالة يشعر الضحايا والشهود بالرهبة والتأذي المزدوج.. مشيرة إلى أنه لا يمكن التصدي للجرائم المنظمة عبر الوطنية بفعالية إلا من خلال تعاون هيئات إنفاذ القوانين في الدول المشاركة، ولأن الترتيبات الثنائية والإقليمية لم تكن كافية لمواجهة التحديات الراهنة التي تفرضها الجريمة المنظمة عبر الوطنية، كان لا بد من العمل على تعزيز التعاون بين الدول من أجل مكافحتها على المستوى العالمي.

وإفادة لجنة الدفاع والأمن في تقريرها المقدم إلى المجلس أن هذه الاتفاقية ستشكل نقلة نوعية لبلادنا في مجال مكافحة الجريمة وتطور الكفاءات والخبرات في المجالات الأمنية والجهات الأخرى ذات العلاقة لمكافحة الجريمة من حيث التدريب والتأهيل وتقديم المنح الدراسية والعلمية للكوادر الأمنية للتدريب على الأجهزة المعاصرة والنظم والمعلومات الحديثة التي تستخدم في معظم الدول الأعضاء، لاسيما وقد أصبح المجرمون يستخدمون أحدث الأجهزة والآليات الحديثة لتنفيذ مخططاتهم الإجرامية.

وأكدت وجوب التصدي لهم بالقوة نفسها وبالتكنولوجيا نفسها التي يستخدمها المجرمون أن لم تكن أكثر حداثة وتطوراً، وأيضاً اكتساب الخبرات المتبادلة والاستفادة منها.

وأشارت لجنة الدفاع والأمن بمجلس النواب إلى أن بلدنا سيحظى بالكثير من الحقوق والامتيازات التي ستقدمها الأمم المتحدة والدول الأعضاء والتي ستلبي جانباً من احتياجات البلاد في المجال الأمني، كما أن هذه الاتفاقية تهدف إلى محاربة الإرهاب العالمي وكذا محاربة غسل الأموال والتحايل على القوانين النافذة في الدول الأعضاء.

وفي هذا السياق وبناء على الإجراءات المحددة في اللائحة الداخلية للمجلس فقد أرجأ المجلس مناقشته لهذين التقريرين سالفي الذكر إلى جلسة أخرى.

من جهة ثانية بدأ المجلس بمناقشة مشروع قانون التجارة الخارجية البديل للقانون رقم (١) لسنة ١٩٩٢م مادة مادة.

وفي هذه الجلسة تقدم عدد من أعضاء المجلس ببعض الاستفسارات الموجهة لبعض الوزراء المعنيين للإيضاح والإجابة حول قضايا تقع تحت نطاق اختصاصاتهم، وذلك في إطار ممارسة الإخوة نواب الشعب لصلاحياتهم في المجال الرقابي بناء على أحكام ونصوص الدستور واللائحة الداخلية لمجلس النواب.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه وسيواصل أعماله صباح اليوم الأربعاء بمشيئة الله تعالى .

حضر الجلسة الأخون إقبال بهادر وكيل وزارة الصناعة والتجارة والعميد سعيد الخامري مدير عام الشؤون القانونية بوزارة الداخلية وعدد من المسؤولين المختصين بالجهات ذات العلاقة.

عبر عن تعازيه الحارة لسلطنة عمان في ضحايا إعصار (غونو)

مجلس الوزراء يحيي الدور الوطني البطولي للمواطنين والقوات المسلحة في التصدي للإرهابيين

الموافقة على عدد من المناقصات بأكثر من ثلاثة مليارات ونصف المليار ريال

صنعاء / سبأ

وافق مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس الثلاثاء برئاسة الدكتور علي محمد مجور رئيس المجلس على عدد من المناقصات في المجال الخدمي بتكلفة إجمالية تزيد على ثلاثة مليارات ونصف المليار ريال، حيث وافق المجلس على مناقصة مشروع تحديث الشبكة الكهربائية والتوليد الخاص بدار الرئاسة المشتمل على محطة توليد ومواد شبكة التوزيع ضغط عالٍ ومنخفض مع الأعمال المدنية ومبنى المحطة إلى جانب مناقصة مشروع تصنيع وتوريد واختيار مواد خطوط النقل جعار/ لودر محافظة أبين وذلك بكلفة إجمالية للمشروعين قدرها أحد عشر مليوناً وأربعمائة وثمانية وستون ألفاً وستمائة وستة وثلاثون دولاراً وستمائة وخمسة آلاف وثلاثمائة وتسعة وتسعون يورو بتمويل حكومي.

ويشتمل المشروع الأول على توريد وتركيب وتشغيل محطة توليد قدرة ثلاثة آلاف كيلووات مع الملحقات.. فيما يتكون المشروع الثاني الخاص بخطوط النقل جعار/ لودر على توريد أبراج حديدية مع ملحقاتها وموصلات ألمنيوم مع شيلد واير وعوازل ١٣٢ كيلو فولت.

ووافق المجلس على مناقصة مشروع إنشاء المعهد المهني الصناعي طريزان – الحداء محافظة ذمار بمبلغ إجمالي قدره ستمائة وعشرون مليوناً وخمسمائة وتسعة وخمسون ألف ريال.

ويشتمل المشروع على إنشاء مجموعة من المباني والمرافق تتمثل في خمس ورش تعليمية وسبعة مبان موزعة على الإدارة التعليمية وسكنٌ المدرسين والمدير والطلاب وصالة الطعام والمخزن العام واستراحة الطالبات وغيرها من الملحقات وذلك على مساحة إجمالية أحدَ عشر ومائة وواحد وستون متراً مربعاً.

كما وافق المجلس على مناقصة مشروع طباعة جوازات السفر العادية بكمية مليون جواز بمبلغ إجمالي وقدره مليونان وثمانمائة وثمانية آلاف يورو شاملة ضريبة المبيعات.

وشدد المجلس على الجهات صاحبة المشاريع أخذ الضمانات الكافية للتنفيذ قبل توقيع العقود ومتابعة الجهات الموردة والمنفذة من الالتزام بالمواصفات الفنية والشروط المحددة في وثائق المناقصة وبالفترة الزمنية المحددة لكل مشروع.

واطلع المجلس على مذكرة وزير الإدارة المحلية والمذكرة التفسيرية للإطار العملي للإستراتيجية الوطنية لإدارة المخلفات الصلبة الجاري إعدادها بالتعاون مع المشروع اليمني الألماني لإدارة المخلفات الصلبة، حيث تهدف الإستراتيجية إلى تنظيم عملية إدارة هذه المخلفات وتلافي أضرارها البيئية التي قد تلحق التلوث الخطير بالمياه والهواء والصحة العامة .. وستحدد الإستراتيجية الالتزامات والأولويات للجمهورية اليمنية فيما يخص الأوجه الأكثر أهمية في إدارة المخلفات الصلبة بما في ذلك المسؤوليات المؤسسية القطاعية والآليات المالية والمعايير الفنية التي ستنفذ في جميع المديريات.

واقر المجلس تشكيل لجنة متابعة لانجاز مشروع الإستراتيجية برئاسة وزير الإدارة المحلية وعضوية الوكلاء المختصين في وزارات كل من المالية والتخطيط والأشغال العامة والطرق وأمانة العاصمة ويقدم المشروع إلى المجلس خلال فترة ستة أشهر.

وناقش المجلس مذكرة وزيري المالية والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن زيادة مساهمة الدولة في رأس مال المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية وذلك حتى يتناسب رأسمال المؤسسة مع حجم الأصول والمشاريع المستثمرة فيها بما يمكنها من تنفيذ تلك المشاريع وتطويرها والوفاء بالتزاماتها الايرادية للدولة.

وأقر الاجتماع رفع رأسمال المؤسسة إلى مبلغ ٦٠ مليار ريال على أن تلتزم المؤسسة بسداد حصة الحكومة بانتظام حسب القوانين واللوائح المنظمة لهذه العملية بما في ذلك سداد ١٠ مليارات ريال إلى الخزانة العامة مقابل حصة الحكومة للعام المالي ٢٠٠٦م وجزء من حصة العام الحالي ٢٠٠٧م.

وناقش المجلس تقرير وزارة الإدارة المحلية حول الموارد الزكوية على مستوى المحافظات للعام المالي ٢٠٠٦م.

وأوضح التقرير أن إجمالي الإيرادات الزكوية للعام ٢٠٠٦م بلغ ٦ مليارات و٧٣٢ مليوناً و٤١٤ ألف ريال مقارنة بـ ٦ مليارات و٥٣ مليوناً و٢٤٨ ألف ريال وبنسبة زيادة ٢٢ ٪ عن الربط في الموازنة و ١١ ٪ عن المحصل الفعلي للعام المالي ٢٠٠٥م.

وشكل المجلس لجنة برئاسة وزير الإدارة المحلية لدراسة متطلبات النهوض بمستوى الإيراد الزكوي وتقديم رؤية متكاملة حول الآليات التنفيذية اللازمة لتحسين عملية تحصيل الزكاة وتسخيرها لخدمة المجتمع والنهوض بواقع الشريحة الفقيرة.

واستمع المجلس إلى التقرير الأمني المقدم من نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية، والذي تناول فيه المستجدات المتصلة بضبط وملاحقة الخلايا الإرهابية والتخريبية في أمانة العاصمة وبعض المحافظات الأخرى، والتي ارتكبت الأعمال الإرهابية في أمانة العاصمة خلال الشهر الماضي وكانت تخطط للقيام بعدد من الأعمال الإرهابية فيها موضحا أن الأجهزة الأمنية قد تمكنت من إحباط تلك العمليات وضبط عناصرها وأدوات التفجير والمواد الكيماوية وأجهزة التسجيل التي كانت بحوزتها.. مؤكدا انه سيتم إحالة تلك العناصر إلى القضاء في الأسبوع القادم.

كما استمع المجلس إلى عرض نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية ووزير الدفاع حول تطورات الأوضاع في صعدة، حيث أشارا إلى الانتصارات الهامة التي حققتها القوات المسلحة والأمن في مواجهة أعمال الإرهاب في بعض مناطق المحافظة، وتعاون أبناء المحافظة الجيد والمؤثر في تحقيق تلك الانتصارات وجهودهم الحالية المساندة لجهود القوات المسلحة والأمن في القضاء النهائي على الذيول المتبقية من العناصر الإرهابية.

وحيا المجلس بهذا الخصوص الدور الوطني والبطولي للمواطنين الأوفياء من أبناء المحافظة ورجال القوات المسلحة والأمن في التصدي للإرهابيين وتعقبهم في مختلف البؤر المحصورة في بعض مناطق صعدة ، وترحم على أرواح الشهداء من المواطنين ورجال القوات المسلحة الذين استشهدوا وهم يواجهون العناصر الإرهابية المعادية للمصالح العليا للشعب والوطن ومسيرة التنمية والأمن والاستقرار في بلادنا.

ووقف المجلس أمام ما تعرضت له سلطنة عمان الشقيقة من أضرار إنسانية ومادية جراء إعصار غونو، وعبر المجلس بهذا الخصوص عن تعازيه الحارة لسلطنة عمان الشقيقة قيادة وحكومة وشعباً، ومواساته القلبية لأسر الضحايا الذين سقطوا جراء هذه الكارثة الطبيعية ، سائلا المولى عز وجل أن يجنب عمان وشعبها الشقيق كل مكروه.

وأكد المجلس أن الحكومة اليمنية تضع كل إمكانياتها المتاحة تحت تصرف الأشقاء في عمان لتجاوز آثار هذه الكارثة الطبيعية المدمرة.

وفيما يتعلق بفعاليات الإخوة الوزراء على المستوى الخارجي اطلع المجلس على تقرير وزير السياحة حول مشاركته في المؤتمر العالمي للسياحة المنعقد أوائل الشهر الجاري في ماليزيا الشقيقة، وعلى تقرير وزير الأوقاف والإرشاد حول نتائج زيارته إلى المملكة العربية السعودية الشقيقة وحضور اللقاء السنوي لوزارة الحج في المملكة مع بعثات ووفود الدول العربية والإسلامية بغرض الترتيب لموسم الحج القادم ١٤٢٨ هـ وذلك خلال الفترة ٤-٨ يونيو الحالي.

تشكيل لجنة لمتابعة إنجاز مشروع الاستراتيجية الوطنية لإدارة المخلفات الصلبة

إقرار رفع رأسمال المؤسسة العامة للاتصالات إلى ستين مليار ريال

رئيس الوزراء في افتتاح المؤتمر السنوي الرابع لشبكة التمويل الأصغر في البلدان العربية:

الحكومة ترعى المبادرات الجديدة لزيادة عدد المتقدمين للمشاريع الصغيرة

ندعو جميع الأطراف ذات العلاقة إلى المشاركة في استهداف شريحة الشبكة وتوسيع قاعدتها الإئتمانية

صنعاء / سبأ

أكد الدكتور علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء رعاية الحكومة ودعمها لقطاع المنشآت الصغيرة والأصغر، لما يمثله هذا القطاع من أهمية في الحد من البطالة وتأكيد العملية الإنتاجية في المجتمع.. موضحاً أن برنامج الحكومة قد تضمن السياسات المنمية لهذا القطاع وركز بدرجة أساسية على توسيع برامج الإقراض الأصغر، وإنشاء بنوك للتمويل وإقراض صغار المستثمرين.

جاء ذلك في الكلمة التي ألقاها رئيس الوزراء أمس الثلاثاء في حفل افتتاح المؤتمر السنوي الرابع لشبكة التمويل الأصغر في البلدان العربية (سنابل) المنعقد بصنعاء وسط مشاركة أكثر من أربعمائة شخصية عربية ودولية.. حيث عبر الدكتور مجور عن ترحيبه الحار بالضيوف وممثلي الهيئات والمنظمات الدولية وبرامج ومؤسسات التمويل العربية والعالمية.. وقال " ان هذا الجمع يدل على ما وصلت إلية صناعة التمويل الأصغر في العالم العربي من مكانة متقدمة وما أصبحت تؤديه برامج ومؤسسات التمويل الأصغر من دور كبير في استهداف شريحة أصحاب المشاريع الصغيرة والأصغر.. موجهاً الدعوة لجميع الأطراف ذات العلاقة ومنها البنوك المحلية والعربية للمشاركة في هذه المسيرة واستهداف هذه الشريحة وتوسيع قاعدتها الائتمانية والاستفادة من فرص الاستثمار التي يخلفها هذا القطاع.

وأشاد رئيس الوزراء بجهود الصندوق الاجتماعي للتنمية في تأسيس صناعة التمويل الأصغر في اليمن بالاستناد إلى أفضل الممارسات العالمية المتبعة.

وقال " ودعما لتلك الجهود فقد أقرت الحكومة إستراتيجية وطنية لتنمية المنشئات الصغيرة والأصغر، كآلية عمل لتنمية هذا القطاع".. موضحا أن الحكومة ترعى في نفس الوقت المبادرات الجديدة لزيادة عدد المقدمين لهذه الخدمة وستقدم كل سبل الرعاية والدعم.

وعبر رئيس الوزراء عن تطلعات الحكومة في أن تتطور هذه الصناعة خلال الفترة القليلة القادمة لتصبح قادرة على تلبية الاحتياجات المالية لقطاع المنشآت الصغيرة والأصغر في بلادنا..متمنيا في ختام كلمته التوفيق والنجاح للمؤتمر لما فيه الارتقاء المستمر بواقع قطاع المنشئات الصغيرة والأصغر.

من جانبه أكد نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي المدير التنفيذي للصندوق الاجتماعي للتنمية عبد الكريم إسماعيل الأرحبي الأهمية التي يكتسبها حدث انعقاد المؤتمر السنوي الرابع لشبكة التمويل الأصغر في البلدان العربية (سنابل) كونه يمثل مساحة لتبادل الآراء والخبرات حول سبل تطوير أداء مؤسسات التمويل الأصغر في الوطن العربي.. مشيرا إلى التطور النوعي الذي طرأ على صناعة التمويل العربية خلال السنوات الأخيرة كون هذه الصناعة تمثل احدى ابرز الآليات المؤثرة في مكافحة الفقر وامتصاص البطالة.

وأشاد الوزير الارحبي بالدور الرائد الذي تضطلع به شبكة التمويل الأصغر في البلدان العربية (سنابل) في دعم جهود التخفيف من الفقر في البلدان العربية عبر تشجيع انتشار مؤسسات التمويل الصغير والأصغر.. مستعرضا التقدم الذي أحرزته الجمهورية اليمنية في الترويج لصناعة التمويل الأصغر في اليمن.

وأوضح نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية ان اليمن تمكنت من إنشاء "١٢" مؤسسة للتمويل الأصغر قدمت ما يزيد على "١٥٠" الف قرض فيما تتجه التطلعات المستقبلية لتوسيع نطاق خدمات هذه المؤسسات لتشمل بحلول العام ٢٠١٠م مليون مستفيد من كافة محافظات الجمهورية.

فيما أعربت أسماء بن حميده رئيس مجلس أدارة شبكة التمويل الأصغر في البلدان العربية (سنابل) عن تقدير الشبكة للدعوة التي تلقتها من الصندوق الاجتماعي للتنمية لاستضافة فعاليات المؤتمر السنوي الرابع للشبكة في اليمن.. معتبرة الرعاية الكريمة لفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية لفعاليات المؤتمر تجسيدا للاهتمام الذي تبديه القيادة السياسية اليمنية لتطوير وتشجيع صناعة التمويل في اليمن والبلدان العربية.

واستعرضت رئيسة مجلس إدارة شبكة "سنابل" الوضع القائم لصناعة التمويل الأصغر في المنطقة العربية.. مشيرة إلى أن ثمة تطلعات في أن تشهد السنوات القادمة تطوراً نوعياً للخدمات التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر العربية لتشمل إعداد اكبر من الفئات الاجتماعية الفقيرة في المجتمعات العربية.

من ناحيته قدم الدكتور تيسير الضاوري رئيس هيئة تخطيط الدولة بالجمهورية العربية السورية الشقيقة عرضا مقتضبا لمفردات تجربة صناعة التمويل الأصغر في سوريا .. مشيرا إلى أن مؤسسات التمويل الأصغر في سوريا تمكنت خلال السنوات الماضية من تقديم خدمات الإقراض الأصغر لما يزيد على " ١١٥" الف مستفيد .

وأشار الدكتور الضاوري إلى أهمية تفعيل دور مؤسسات التمويل الأصغر للتمكن من الاضطلاع بدورها الاجتماعي والإنساني الفاعل في مكافحة الفقر والتخفيف من حدة البطالة في المجتمعات العربية.

الخبير الاستراتيجي في صناعة التمويل الأصغر بانشو أوتي استعرض من ناحيته تجارب عدد من الأقطار العربية في مجال التمويل الصغير والأصغر، مؤكدا أن صناعة التمويل الأصغر باتت تمثل إستراتيجية تنمية فاعلة في مكافحة الفقر والحد من البطالة.

وشدد على أهمية حيازة مؤسسات التمويل العربية لحقوق الملكية وعلى تطوير الهيكلية الداخلية لهذه المؤسسات وبحيث تتمكن من ممارسة مهامها الحيوية في دعم الجهود الحكومية الهادفة إلى تحقيق معدلات تنمية مرتفعة والتخفيف من الفقر والبطالة.

وأشاد ممثل اجفند في المملكة العربية السعودية بالجهود القائمة حاليا في اليمن في مجال مكافحة الفقر .. منوها بان اليمن من أُوَل الدول العربية التي أولت موضوع مكافحة الفقر اهتماما كبيرا ووضعت إستراتيجية محددة للتعامل مع هذه الظاهرة ودمجها في خطة التنمية الوطنية، إضافة إلى سن القوانين والتشريعات التي تساعد على ازدهار ونمو صناعة قطاع الإقراض الصغير.

المدير التنفيذي لشبكة التمويل الأصغر في البلدان العربية /سنابل/ قيس علي الارياني استعرض من جهته مراحل إنشاء الشبكة وأنشطتها وأهدافها المتمثلة بتعزيز قدرات مؤسسات التمويل الأصغر عن طريق تقديم الخدمات المختلفة وتهيئة وتشجيع البيئة الملائمة لأفضل الممارسات في مجال التمويل الأصغر.

وفي الجلسة الافتتاحية للمؤتمر تم توزيع جوائز تقديرية على "١١" شخصية من أصحاب المنشئات الصغيرة المستفيدين من خدمات الإقراض الأصغر في مختلف الأقطار العربية، كما تم تكريم عدد من الشخصيات التي أسهمت في دعم وتشجيع صناعة التمويل الأصغر في العالم العربي.

وكانت جلسة العمل الأولى للمؤتمر ناقشت محور آليات الوصول لـ ١٠ ملايين مقترض بحلول عام ٢٠١٠ والوضع الراهن لصناعة التمويل الأصغر في العالم العربي، واتجاهاته الرئيسية، إضافة إلى مستوى أداء المنطقة العربية في هذا المجال.

وعرض في الجلسة إحصاءات إقليمية وآخر التطورات التي طرأت على صناعة التمويل الأصغر.

فيما ناقشت جلسة العمل الثانية كيفية تمويل ١٠ ملايين عميل بحلول عام ٢٠١٠م، وكذا ضرورة التمويل وأهمية الشفافية المالية في جذب المؤسسات المالية للإسهام في مثل هذا التمويل.

الأرحبي : صناعة التمويل الأصغر إحدى أبرز الآليات المؤثرة في مكافحة الفقر وامتصاص البطالة